دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009–2020)

An analytical study of the status of the food gap for the main food commodities in Algeria during the period (2009-2020)

لعلام لامية[1]، بنون خير الدين*[2]

[1] جامعة سطيف -1- ، lamialaalem@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، bennoune_khireddine@yahoo.fr

الاستلام: 2023/01/24 القبول: 2023/03/15 النشر : 2023/03/31

ملخص: هدفت الدراسة لعرض وتحليل الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2009–2020؛ وتوصلت إلى أن الجزائر سجلت عجزا في الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة بسبب استيرادها معظم السلع الغذائية الأساسية التي بلغت أسعارها عالميا أسعارا قياسية، بينما تصدر عدد محدود جدا من المنتجات الغذائية؛ عرف العجز الغذائي تذبذبا خلال فترة الدراسة إلا أنه يميل للإرتفاع حيث بلغ متوسطه 6502.52 مليون دولار، تتعلق أكبر فجوة غذائية تعاني منها الجزائر بمجموعة الحبوب بنسبة متوسطة 42.93% يُساهم فيها منتج القمح والدقيق بأكبر نسبة قُدرت بـ26.73%؛ لتليها مجموعة الألبان ومنتجاتها بنسبة متوسطة تقدر بـ 19.39% يُساهم فيها منتج الحليب بأكبر نسبة 16.99%، مجموعة الزيوت والشحوم 12.59%، الذرة الشامية 12.67%، السكر 9.2% وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع، ثم تأتي اللحوم الحمراء بـ 3.05%، جملة الباقوليات 3.42%،جملة الفاكهة 2.59%، الشعير 1.98%، الأرز 1.07%، جملة الخضر0.71%، الأسماك 0.74%، البيض 0.03%، فيما حققت اللحوم البيضاء فائضا؛ وضعية يستدعي تكثيف جهود أكبر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الإكتفاء الذاتي، الميزان التجاري الغذائي.

رموز jel: Q13، Q18.

Abstract: The study aims to present and analyze the food deficit for the most important food products in Algeria during the period 2009-2020; It concluded that Algeria recorded a deficit in the food trade balance during the study period because it imported most basic food products, whose world prices reached record prices, while it exports a very limited number of food products; The food deficit fluctuated during the study period, but it had a tendency to increase, reaching an average of 6502.52 million dollar. The largest food deficit suffered by Algeria is related to the group of cereals, with an average rate of 42.93%, of which wheat and flour contribute the largest percentage, estimated at 26.73%. Next comes the group of dairy products and its products with an average rate estimated at 19.39%, in which the milk product contributed the largest percentage 16.99%, the group of oils and fats 12.59%, the corn 12.67% and sugar 9.2%.These are widely consumed products, then red meat comes with 3.05%, total legumes 3.42%, total fruits 2.59%, barley 1.98%, rice 1.07%, total vegetables 0.71%, fish 0.74%, eggs 0.03%. A situation that requires intensified efforts. In order to achieve sustainable agricultural development.

Key Words: Food security, food gap, self-sufficiency, food trade balance.

(JEL) Classification: Q13 ،Q18

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

كانت ولا زالت قضية الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تشغل اهتمام اقتصاديات الدول، إزداد الإهتمام بها مؤخرا خاصة في ظل الأوضاع العالمية الراهنة المتمثلة في تفشي فيروس كورونا أواخر عام 2019 وإندلاع الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة ما نجمع عنهما من ارتفاع مستمر لأسعار الغذاء على المستوى العالمي، ومع تزايد الطلب المحلي للغذاء نتيجة للزيادة في عدد السكان أصبح لزاما على حكومات الدول خاصة الدول النامية ومنها الجزائر إلى البحث عن إجراءات كفيلة تضمن تعزيز إنتاجها الوطني من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية الوطنية وتحقيق فك تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الدولية.

بالرغم من امتلاك الجزائر العديد من المقومات الزراعية التي قد لا تتوفر عليها الكثير من الدول، إلا أنها تواجه أزمة أمن غذائي، حيث تعيش حالة من العجز الغذائي ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطيته وبالتالي الوقوع في مشكلة الفجوة الغذائية، مما ينتج عنها الكثير من المشاكل الاقتصادية على غرار إضعاف الأرصدة من العملة الصعبة وتعزيز المديونية والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى. واقع يستوجب منا تحديد نظرة جديدة بتقييم الوضع وتحليل المعطيات وإنارة السبل للوصول للحل الأفضل.

1.1. إشكالية الدراسة: إن مشكلة الغذاء أو الفجوة الغذائية في العالم تتفاقم سنة بعد سنة خاصة في الدول النامية والدول العربية بما فيها الجزائر والتي تعاني من تبعية للسوق العالمية في سد الجزء الأكبر من إحتياجاتها الغذائية الأساسية، هذه التبعية نجمت عنها تبعات سلبية في مجالات مختلفة؛ وإستشعارا بأهمية التصدي لمشكلة الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجزائر وجب علينا تحليل وضعيتها والوقوف على أهم مسبباتها، وعليه تتبلور الإشكالية الرئيسة التي نسعى لمعالجتها في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009- 2020؟ وما هي محدداتها؟

لمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالفجوة الغذائية؟
- ما هو حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020؟

- ما أسباب تفاقم حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020؟

- **الفرضية الرئيسة للدراسة:** تزايد حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 بسبب عدة عوامل أهمها زيادة عدد السكان وضعف أداء القطاع الزراعي وإرتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية.

2.1. أهمية الدراسة: تزداد أهمية البحث في موضوع الفجوة الغذائية والأمن الغذائي خاصة في ظل الرهانات الآنية التي تحكم النظام الدولي والذي أصبح فيه الغذاء كورقة ضغط على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي للسيطرة على الشعوب التي تعاني من التبعية الغذائية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من المفارقة بين واقع الأمن الغذائي في الجزائر الذي يسجل كل سنة نسبا منخفظة والإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر كقطب يعول عليه كثيرا في النهوض بالقطاع الزراعي بصفة خاصة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- عرض الإطار المفاهيمي للفجوة الغذائية و ما يرتبط بها من مصطلحات؛
- عرض حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020؛
- تحليل أسباب تفاقم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.

4.1. الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

- **سلامي أحمد، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري – مقاربة تحليلية إستشرافية في الفترة 1970-2020-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد 2017/12، ص ص 13-29**؛ هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاه الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر باعتبارها من أهم العوامل الأساسية المسببة لإشكالية الأمن الغذائي، إضافة إلى النمذجة القياسية لهذه الفجوة والتنبؤ بمستوياتها المستقبلية إلى غاية سنة 2020، وذلك باستخدام منهجية "بوكس جينكينز"؛ توقعت الدراسة أن تتفاقم قيمة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر خلال الفترة 2015 – 2020، مؤشرة بذلك على تهديد للأمن الغذائي في الجزائر. لذا أوصت الدراسة بأن تسعى الدولة للحد من اتساع هذه الفجوة الغذائية، وذلك بإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة الحبوب، ذلك أنه المدخل الصحيح لتفادي مخاطر التبعية الغذائية للخارج.

- دراسة عبد القادر شوبرفات وفارس فوضيل، أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر – دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016، ص ص 434-435؛ هدفت الدراسة إلى الوقوف على وضعية القطاع الفلاحي والأمن الغذائي بالجزائر، والذي عرف مجموعة من السياسات والبرامج التي طُبقت عليه والرامية إلى تطويره، إضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل، والتي كان أبرزها مخطط التنمية الفلاحية 2000-2004 ومخطط التنمية الفلاحية والريفية 2005-2009 ومخطط التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014 المرتكز على قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008، ومع كل هذه السياسات والبرامج التي طُبقت لم يرق القطاع لتحقيق النتائج المرجوة منه بالرغم من تحقيق معدلات نمو معتبرة، ولا عن تضييق الفجوة الغذائية، حيث لم تتجاوز مساهمته 15 % من الناتج الداخلي الخام PIB في أحسن الأحوال، كما لم تتعدى قيم الإنتاج نسبة الـ 70% من الاستهلاك الغذائي ويتم تغطي النقص عم طريق الاستيراد، مما يشكل عبأ على الدول ويحد عن أحداث تنمية في باقي القطاعات.

- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2019-2020؛ هدفت الدراسة إلى معرفة السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر لمواجهة التغيرات العالمية على مستوى أسعار المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب (القمح) والحليب والسكر والزيوت النباتية؛ توصلت الدراسة إلى أن الجزائر بلد مستورد للغذاء وعليه واجهت الجزائر الأزمات الغذائية العالمية لعام 2008 وعام 2011 والتي كان سببها الرئيس ارتفاع الأسعار بسبب نقص المخزون العالمي من الغذاء والذي بدوره يرجع إلى عدة أسباب كالجفاف وزيادة إنتاج الوقود الحيوي...، بإتباع سياسات تتمثل في الدعم والتمويل والإعانات الفلاحية، وواجهت الأزمة خاصة بالدعم على الاستهلاك أين لم يتأثر المواطن بشكل كبير، لكن تظهر النتائج أنها فشلت في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في شعبتي الحبوب والحليب التي لم تحقق الأهداف المرجوة وذلك لعدة أسباب منها ضعف تقنيات السقي والحرث والبذر وضعف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية ويضاف إلى هذا ضعف تكوين الفلاحين وإرشادهم، ومازالت الزراعة في الجزائر تحت رحمة الظروف الطبيعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجحت في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في الخضر والفواكه واللحوم والبيض، كما أن مادتي السكر والزيوت النباتية سجلت نسب اكتفاء ذاتي جد منخفضة إذ تعتمد اعتماد يكاد يكون كليا على استيرادها.

- **موقع الدراسة الحالية:** تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أن دراستنا ركزت على تحليل وضعية وتغيرات حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2009-2020 من خلال حجم الإنتاج والإستهلاك وقيمة هذه الفجوة ومعرفة مسببات ذلك، إضافة إلى إدخال مساهمة الفجوة الغذائية في الجزائر في الفجوة الغذائية العربية.

2. الإطار المفاهيمي للفجوة الغذائية والمصطلحات المرتبطة بها:

تعتبر الفجوة الغذائية واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية الحساسة الراهنة، حيث يلاحظ اتساع الفجوة بإطراد من سنة إلى أخرى، وصلت قيمة هذه الفجوة إلى مستويات حرجة وقدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي سنة 2020 بحوالي 35.3 مليار دولار. في الجزائر تجاوزت هذه الفجوة 15 مليار دولار خلال نفس السنة. نسعى من خلال هذا المحور إلى توضيح مفهوم الفجوة الغذائية وما يرتبط بها من مصطلحات، إضافة إلى عرض أنواعها ومؤشراتها.

1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماد على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية" . (إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، 2009، صفحة 1)

يتبنى المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلبي إحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية . (مكيد و بن عياد، 2020، صفحة 2)

جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 المادة 3 المؤرخة في 10 أوت 2008 تعريف للأمن الغذائي كما يلي: "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة" . (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 6)

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر وصول واستخدام الغذاء) بالإضافة إلى العامل الزمني الذي

يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي. (كرار و لعوج ، 2018، الصفحات 132-133)

2.2. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يُعرف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا . (عزوني ، بودي ، و صيلع ، 2021، صفحة 279)، وبالتالي يوجد فرق شاسع بين الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، بحيث يعتمد هذا الأخير على الإنتاج المحلي دون الاستيراد، بينما يهتم الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد. ويقاس من خلال المعادلة التالية: درجة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي/ المتاح للإستهلاك100%، فكلما اقترب الإنتاج المحلي من المتاح للاستهلاك تحقق الاكتفاء الذاتي والعكس صحيح.

3.2. الفجوة الغذائية:

تُعبر الفجوة الغذائية عن "مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا. وكلما زاد الفرق ذل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء؛ لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد" . (عبد الغفور، 2012، صفحة 189)

كما تُعرف الفجوة الغذائية بأنها "مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الإعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية". (بن الزازي و بوزيدي، 2016، صفحة 74)

ويمكن حساب الفجوة الغذائية بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

كما يمكن حساب الفجوة الغذائية وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية =الإنتاج المحلي – (الإنتاج المحلي – الصادرات + الواردات)

الفجوة الغذائية = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي حيث توجد لدى الدولة موارد مالية أو ذاتية تكفي لسد الفجوة الغذائية الفعلية بالاستيراد من السوق الدولية وهو ما يعرف بحالة الفائض، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا أي الواردات الغذائية تفوق الصادرات الغذائية وهو ما يعرف بحالة العجز الغذائي.

قد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي وكذا حجم الاستهلاك إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. ويتأثر حجم الفجوة الغذائية بعاملين أساسين هما الإنتاج المحلي والإستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة.

يمكن إرجاع أسباب العجز الغذائي إلى مجموعة من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي: تخلف الزراعة، ضعف مستوى استثمار الموارد الطبيعية الزراعية، الاعتماد على مستلزمات ووسائل إنتاج تقليدية، عدم تدريب وتأهيل القوى المنتجة العاملة في الزراعة، ضعف الاستثمارات الموظفة في الزراعة قياسا إلى الاستثمارات الأخرى، عدم استثمار الموارد المائية والمناخية المتاحة بالشكل الأمثل، عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتذبذبه من سنة لأخرى.

4.2. أنواع الفجوة الغذائية:

يوجد نوعان من الفجوة الغذائية الظاهرية والتي تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومي، في حين تُعبر الفجوة الغذائية الفعلية أو الحقيقية عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة. والمقصود هنا بمؤشر النوعية يتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين والدهون. (سلامي، 2017، صفحة 16)

1.4.2.الفجوة الغذائية الظاهرية: ويمكن تعريفها بأنها القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياطات بلد ما من الغذاء. وتتحدد هذه الفجوة أساسا بمقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لاستيراد الاحتياجات الغذائية. أي أنها الفرق بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية.

2.4.2.الفجوة الغذائية الحقيقية: وتحسب بالعلاقة الموالية وتمثل الفرق بين:

الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية

الفجوة الغذائية الحقيقية = الإستهلاك – الحاجة الفيسيولوجية

5.2. مؤشرات قياس الفجوة الغذائية:

يوجد مؤشرين للفجوة الغذائي هما: (سفيان ، 2019-2020، صفحة 52)

1.5.2.مؤشر رصيد الميزان التجاري: يُستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الغذائية؛ فإذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا فهذا دلالة على بروز فجوة الأمن الغذائي، عندما تكون الدول ذات علاقات تجارية متنوعة (تصدير واستيراد) في مجال الغذاء.

2.5.2.مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية المخصصة لاستيراد الغذاء ويقيس فجوة الأمن الغذائي الفعلية؛ وعندما يكون المؤشر موجبا، فهذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية لأن الموارد المالية الذاتية لم تغطي النقص في تمويل الواردات الغذائية وبالعكس حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء تكفي لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي لا توجد مشكلة أمن غذائي.

3. تحليل حجم وتغيرات الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020):

كانت الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية والسنوات الموالية للاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل الزراعية ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالقمح، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى دولة مستوردة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، على الرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع رغم ما تمتلكه من مؤهلات فإن الجزائر تضطر إلى استيراد كميات كبيرة لسد العجز المسجل خاصة بالنسبة لمادة القمح مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة.

من جهة أخرى شهدت الأسواق العالمية للمواد الغذائية ارتفاعات مذهلة في أسعار هذه السلع خاصة سنوات 2008 و 2011 وعودة ارتفاعها من جديد في سنة 2017 وبداية من 2019 بعد تفشي جائحة كورونا، الأمر الذي أدى معه إلى تأثر الأسعار المحلية لهذه السلع الغذائية في جل دول العالم وخاصة المستوردة الصافية للغذاء من الأسواق العالمية، ومثلها مثل الدول العربية والنامية تأثرت الجزائر هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث كانت التأثيرات مباشرة على الإنتاج والاستهلاك وعلى مستوى معيشة المواطن، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل التحكم في الأسعار.

1.3. تحليل الفجوة الغذائية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)عن طريق مؤشر الميزان التجاري الغذائي:

يُعبر مؤشر الميزان التجاري الغذائي عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع الغذائية، يحدد لنا مقدار الفجوة الغذائية من خلال معرفة النقص من الغذاء الذي نوفره عن طريق الاستيراد وليس له تغطية مباشرة من ذات القطاع، والجدول أدناه يوضح حالة الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2020.

الجدول رقم (01): تطور قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي، %

البيان	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات والغذائية إلى إجمالي الواردات	الفجوة الكلية	الفجوة الغذائية
2009	45189.34	116.29	0.26	39297.54	5477.59	13.94	5891.8	-5361.3
2010	45189.34	116.29	0.26	41191.89	5515.01	13.39	3997.45	-5398.72
2011	45189.34	116.29	0.26	41191.89	5515.01	13.39	3997.45	-5398.72
2012	71865.80	604.33	0.84	50385.00	8130.40	16.14	21480.8	-7526.07
2013	47998.49	403.63	0.84	41336.3	8353.72	20.21	6662.19	-7950.09
2014	62884.29	283.29	0.45	58274.09	7157.72	12.28	4610.2	-6874.43
2015	37951.39	192.44	0.51	51733.01	5793.84	11.20	13781.62-	-5601.4
2016	30027.6	349.1	1.16	46059.2	7603.0	16.51	16031.6-	-7253.9
2017	35191.1	328.3	0.93	47089.5	7212.1	15.31	11898,4-	-6883.8
2018	41797.3	342.9	0.82	46333.1	7385.9	15.94	4535.8-	-7043
2019	35823.5	410.6	1.15	41934.12	6925.9	16.52	6110.62-	-6515.3
2020	22483.1	477.6	2.12	34665.4	6701.1	19.33	12182.3-	6223.5-
متوسط الفترة	43465.88	311.75	0.8	44957.58	6814.27	15.35	1491.62-	-6502.52

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، السودان، المجلدات 31، 32، 37، 40، 41.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الغذائية في الجزائر عرفت تغيرات متذبذبة بين الاستقرار والارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، إلا أنها حققت قفزة نوعية خلال سنة 2012 حيث تضاعفت قيمتها إلى ما يفوق أربع أضعاف ما كانت عليه سنة 2011 (نسبة نمو قدرت بـ 419.67%)، وسجلت الصادرات الغذائية نموا كبيرا خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2020 بنسبة نمو قدرت بـ 310.70 %، وهذا راجع إلى الإجراءات والتسهيلات التي تم اعتمادها لتصدير المنتجات الغذائية، والتي مكنت من مضاعفة قيمة الصادرات الغذائية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف سنة 2020 مقارنة مع سنة 2009؛ رغم هذا النمو الكبير إلا أن الصادرات الغذائية لم تتجاوز في أحسن مستوياتها 2.12 % من قيمة الصادرات الكلية، حيث سجلت متوسط نسبة 0.8% من قيمة الصادرات الكلية خلال الفترة المدروسة. وللأسف هذا يؤكد عدم مقدرة الإنتاج المحلي على تحقيق فوائض في الإنتاج مما يفتح الأبواب للاستيراد من الخارج وبكميات كبيرة ومبالغ خيالية.

تتمثل المواد الغذائية المصدرة أساسا في التمور والخمور والخضر كالبطاطا والفواكه وبعض العجائن الغذائية، السكر، الخروب وبذوره، زيت عباد الشمس، الأسماك، زيت الزيتون، زيت فول الصويا، التونة، البصل والعسقلان، الجمبري ... (سفيان ، 2019-2020، الصفحات 36-37) لكن وبالرغم من التحسن المسجل بسبب الحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع التصدير وتنويعه، تبقى الصادرات الغذائية ضئيلة جدا خاصة إذا ما قورنت مع الواردات الغذائية.

من جهة أخرى سجلت الواردات الغذائية أيضا نموا كبيرا خلال الفترة 2009-2013 بنسبة نمو قدرت بـ 52.51 % ويمكن إرجاع أسباب تلك الزيادة الكبيرة إلى عوامل أهمها الزيادة في عدد السكان الذي سجل نموا بنسبة 26.46% بين سنتي 2009-2020، وقصور الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي الناتجة عن ضعف أداء القطاع الزراعي، ومما عمق من قيمة الواردات هو ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية خاصة منذ سنة 2007 وسنة 2008 مما تسبب في الأزمة العالمية للغذاء ثم أزمة الغذاء سنة 2011 وبسبب ارتفاع أسعار النفط والتوجه نحو الوقود الحيوي من خلال استعمال المواد الغذائية في إنتاج هذا الوقود وكذا ارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب؛ ثم تراجعت بعد سنة 2014 لتشهد بعد ذلك تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة 2015-2020، وقُدرت نسبة نموها خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2020 بـ 22.34 %، رغم ذلك تبقى مرتفعة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في الحد من فاتورة الواردات، حيث شكلت قيمة الواردات الغذائية نسبة كبيرة من قيمة الواردات الكلية في أغلب سنوات الدراسة و تحتل الواردات الغذائية غالبا المرتبة الثانية والثالثة بالنسبة لجملة الواردات الجزائرية، وتتأرجح نسبها بين الارتفاع والانخفاض لكن السمة الغالبة هي الارتفاع بلغت أكبر نسبة لها سنة 2013 بـ 20.21% و تجاوزت 15% في أغلب السنوات. وهي نسبة جد كبيرة تؤكد بأن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفير غذائه محليا، خاصة فيما يخص المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب، القمح والدقيق الزيوت والشحوم، الحليب والسكر التي تحتل الصدارة من حيث الواردات بالرغم من الجهود المبذولة.

نتيجة لما سبق سجل رصيد الميزان التجاري الزراعي نتائج سلبية أو بمعنى آخر عجزا خلال كل سنوات الدراسة، وبفجوة ضخمة وفارق شاسع بين قيمة الصادرات والواردات الزراعية والغذائية وبقيمة متوسطة خلال فترة الدراسة 6502.52 مليون دولار، وهذه الفجوة متزايدة من سنة 2009 إلى غاية 2013 لتبدأ في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا خلال باقي السنوات ويرجع سبب التراجع إلى التراجع في الواردات الغذائية، وهذا راجع للسياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمحاولة تقليص قيمة فاتورة الواردات، وانخفاض أسعار المواد

الغذائية نسبيا في الأسواق العالمية؛ نتائج تدل على صعوبة سده الفجوة الغذائية بالإنتاج الوطني لذلك لجأت الجزائر إلى اعتماد مصادر أخرى لتغطية هذا العجز وهو ما شكل خطرا على الأمن الوطني خاصة في ظل ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي مما كلف الدولة مزيدا من العملة الصعبة المتأتية بالدرجة الأولى من مداخيل قطاع المحروقات، وأثر سلبا على التنمية حيث تدفع فواتير ضخمة لتغطية واردات الغذاء بدل أن تستغل في إحداث تنمية حقيقية في قطاعات أخرى.

2.3. تطور الفجوة الغذائية للسلع الغذائية النباتية والحيوانية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

يحتل الإنتاج الزراعي النباتي مكانة مهمة في الاقتصاد، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ويضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية الأساسية أهمه: مجموعة الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية، التمور والزيتون، وتتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية؛ من جهة أخرى هناك العديد من المنتجات الغذائية الحيوانية، مثل الحليب، اللبن والبيض والأسماك واللحوم على إختلاف أنواعها وجميعها منتجات هامة لبناء جسم الإنسان وصحته، كما تعد المصدر الأساسي في تغذية الأطفال في أهم مراحل نموهم. نعرض في الجدولين المواليين تطورات كمية الإنتاج و المتاح للاستهلاك والفجوة الغذائية من حيث الكمية والقيمة للسلع الغذائية النباتية والحيوانية الرئيسة في الجزائر للفترة 2009-2020.

الجدول رقم (02): تطور كمية وقيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية النباتية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020) **الوحدة: ألف طن، مليون دولار أمريكي.**

السنة	جملة الحبوب				القمح و الدقيق				الذرة الشامية			
	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة
2009-2013	4620.3	13523.6	8903.3	2814.2	3038.4	8907.8	5869.3	1932.5	0.9	2611.8	2610.9	708.0
2014	3435.2	15931.8	12496.6	2919.6	2436.2	9853.2	7417.0	1607.9	2.6	4110.6	4108.0	975.7
2015	3760.9	17672.2	13911.3	3003.6	2656.7	11158.5	8501.7	1842.9	2.8	4420.4	4417.6	876.1
2016	2942.3	16379.2	13436.9	2805.6	1937.6	10159.9	8222.3	1782.4	3.7	4119.0	4115.3	765.3
2017	3478.1	16370.3	12892.2	2746.2	2436.5	10515.2	8078.7	1788.6	2.6	4144.1	4141.4	776.5
2018	6065.9	22788.1	16722.2	2858.5	3981.2	10968.5	6986.5	1864.2	5.5	9162.1	9156.6	796.0
2019	5633.5	22811.2	17177.8	2451.0	3876.9	11788.1	7911.2	1477.9	6.4	8451.9	8445.5	862.0
2020	4393.1	17478.2	13085.1	2733.2	3106.0	10998.7	6647.1	1608.0	3.2	5011.9	5008.7	832.1
المتوسط	4291.16	17869.32	13578.17	2791.48	2933.68	10543.73	7454.22	1738.05	3.46	5253.97	5250.5	823.96
	الأرز				الشعير				جملة الباقوليات			
2009-2013	00	92.5	92.5	56.3	1580.4	1852.5	272.1	79.5	79.1	211.0	197.3	234.9

2014	92.7	117.3	117.3	00	939.4	1730.4	791.0	210.5	123.5	317.1	131.9	232.2
2015	62.5	113.9	113.9	00	1030.6	1806.9	776.4	179.2	107.4	338.3	193.6	242.0
2016	59.8	110.5	110.5	00	919.9	1821.2	901.2	164.3	88.5	285.8	231.0	223.9
2017	79.9	129.7	130.0	00	969.7	1511.3	541.6	100.4	107.2	212.3	105.1	111.2
2018	87	189.1	87.2	00	1957.3	2039.3	356.4	82.0	146.3	405.5	238.4	259.2
2019	57.9	128.7	128.7	00	1647.7	2343.9	696.1	31.0	146.6	370.8	224.2	321.4
2020	61.9	139.4	139.7	0.3	1213.1	2090.0	876.9	184.9	115	306.5	191.4	151.8
المتوسط	69.75	127.63	114.97	0.03	1282.26	1899.43	651.46	128.97	114.2	305.91	189.11	222.07
	جملة الزيوت و الشحوم				جملة الفاكهة				السكر			
2009-2013	806.7	676.8	759.3	82.5	3520.8	3830.2	309.4	278.7	00	1232.3	1232.3	650.1
2014	980.0	958.8	1016.0	57.2	4498.8	4985.0	486.1	444.5	00	1159.2	1159.2	583.4
2015	887.2	1035.7	1122.4	86.7	4962.4	5395.7	433.3	402.5	00	1222.6	1222.6	503.7
2016	910.2	1047.6	1147.2	-	4802.4	5067.1	264.7	271.9	00	1357.8	1357.8	646.6
2017	668.8	830.3	977.8	99.4	4942.7	4978.3	35.6	57.3	00	1692.0	1595.5	780.3
2018	743.3	876.8	978.2	101.4	4779.8	4740.8	(9.7)	(39.0)	00	642.4	1692.0	682.4
2019	785.3	922.1	1038.0	115.8	5006.1	4885.3	(120.8)	(111.5)	00	1156.0	1156.0	488.1
2020	766.5	1002.2	1252.1	249.9	4552.0	4736.5	184.6	41.7	00	1318.5	1318.5	452.6
المتوسط	818.5	918.78	1036.37	113.27	4633.12	4827.36	197.9	168.26	00	1222.6	1341.73	598.4

كمية وقيمة الفجوة الغذائية بين قوسين تعني عدم وجود فجوة غذائية أي وجود فائض وقيمتها موجبة؛

كمية وقيمة الفجوة الغذائية في الجدول تعني وجود فجوة غذائية وقيمها سالبة؛

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، السودان، المجلدات 37، 40، 41.

الجدول رقم (03): تطور كمية وقيمة الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الحيوانية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020

الوحدة: ألف طن، مليون دولار أمريكي.

السنة	لحوم حمراء				لحوم بيضاء				الأسماك			
	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	كمية الفجوة	قيمة الفجوة
2009-2013	257.1	316.0	58.9	190.0	279.6	279.5	(0.1)	0.3	116.2	137.5	21.4	26.0
2014	486.3	569.1	82.8	314.3	284.8	283.0	(1.8)	(0.2)	100.2	133.8	33.7	107.6
2015	525.6	594.8	69.2	260.5	293.4	292.1	(1.3)	(0.0)	105.2	136.5	31.3	80.9
2016	537.6	604.4	66.8	233.3	302.8	301.8	(1.0)	(0.1)	102.1	132.6	30.4	74.9
2017	543,9	595.0	51.1	188.8	529.8	528.3	(1.5)	(0.4)	108.3	123.3	19.4	56.0
2018	529.0	716.0	51.7	187.0	482.0	481.6	(0.2)	(0.4)	120.4	138.2	15.0	17.8
2019	504.2	561.1	56.9	201.6	264.1	263.4	(0.7)	(1.4)	104.9	116.2	11.3	17.9
2020	505.9	539.6	33.7	12.9	292.6	292.2	(0.5)	(0.7)	86.9	96.6	9.7	5.2
متوسط الفترة	486.2	562	58.88	198.55	341.13	340.2375	(0.85)	(0.35)	105.52	126.83	21.525	48.28
	البيض				الألبان و منتجاتها				الحليب			

2009-2013	242.6	151.9	0.5	1.6	2972.4	3585.4	613.0	904.5	807.61	0.58	807.03	/
2014	151.5	168.0	0.4	2.1	3649.0	4675.7	1026.7	2036.5	1800.6	3.16	1797.44	/
2015	167.5	167.9	0,5	2.6	3895.0	4773.5	842.5	1162.5	1003.7	3.48	1000.22	/
2016	167.3	99.8	0.6	4.5	3719.0	4616.5	897.3	971.6	803.18	4.64	798.54	/
2017	394.2	394.3	0.1	0.4	3521.2	3924.9	679.44	1376.52	1239.54	0.10	1239.44	/
2018	314.0	316.0	0.2	1.9	3280.0	3913.1	756.3	1277.7	1108.88	1.53	1107.35	/
2019	341.6	341.7	0.2	2.0	3189.2	4278.9	630.2	1091.3	977.53	0.88	976,65	/
2020	308.5	309	0.6	2.0	3354.7	4625.4	1270.7	1265.9	1111.37	0.25	1111,12	
متوسط الفترة	260.9	243.57	0.39	2.13	3447.56	4299.17	839.51	1260.81	1106.55	1.82	1104.72	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، السودان، المجلدات 37، 40، 41.

يوضح الجدولين أعلاه أن أكبر فجوة غذائية تعاني منها الجزائر تتعلق بمجموعة الحبوب التي تتضمن (القمح والدقيق، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والدخن، الأرز، الشعير، حبوب أخرى ودقيق ومستحضرات الحبوب) والتي تُعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، حيث تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الجزائريين، خاصة مادة القمح التي تُعتبر مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي، فهي مؤشر حقيقي لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق أمنها الغذائي، وبالتالي تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية وتخفيف التبعية للخارج غذائيا؛ حيث سجت الفجوة الغذائية لجملة الحبوب إرتفاعا وإنخفاضا خلال الفترة المدروسة إلا أنها تميل للإرتفاع، حيث شهدت إرتفاعا خلال الفترة 2009-2015 ثم إنخفضت بعد ذلك لتعاود الإرتفاع سنة 2018 تم تراجعت بعد ذلك، بلغ متوسط الفجوة خلال الفترة 2009-2020 ما قيمته 2791.48 مليون دولار وهي قيمة ضخمة تعكس الوضع الصعب الذي تعيشه الجزائر في أكبر مجموعة للمنتجات المستهلكة، يساهم فيها منتج القمح والدقيق بالنسبة الكبرى وبنسبة متوسطة بلغت 62.26%؛ لتليها مجموعة الألبان ومنتجاتها في المرتبة الثانية والتي تشمل كلا من (الحليب، الزبادي واللبن الرايب، مصل اللبن أو الشرش، الزبدة والسمن، الجبة واللبن الرايب) بفجوة غذائية بلغت قيمتها المتوسطة خلال الفترة المدروسة 1260.81 مليون دولار وهي الأخرى عرفت تطورا متذبذبا بين الإرتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، يساهم فيها منتج الحليب بالنسبة الأكبر بنسبة متوسطة قدرت بـ 87.62%، لتأتي بعدها مجموعة الزيوت والشحوم،

الذرة الشامية، السكر وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، ثم تأتي كلا من اللحوم الحمراء، جملة الباقوليات، جملة الفاكهة، الشعير، الأرز، جملة الخضر، الأسماك، البيض، اللحوم البيضاء على التوالي.

عند الحديث عن ترتيب الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر فيحتل القمح والدقيق المرتبة الأولى بأكبر فجوة غذائية بلغت قيمتها المتوسطة خلال الفترة 2009-2020 1738.05 مليون دولار وهي الأخرى عرفت تطورا متذبذبا بين الإرتفاع والانخفاض من سنة لأخرى؛ ويأتي في المرتبة الثانية منتج الحليب الذي يُعتبر مادة إستراتيجية وغذاء أساسي للجزائريين يُستهلك على نطاق واسع، وهو الآخر تعتمد الجزائر على استيراده لتغطية العجز المحلي في إنتاجه لتلبية حاجات المستهلكين المتزايدة منه، ومن الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة الغذائية لمادة الحليب عرفت تطورا متذبذبا بين الإرتفاع والانخفاض من سنة لأخرى بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 بقيمة 1797.44 مليون دولار لتتراجع بعد ذلك بسبب زيادة حجم الإنتاج، هذا الأخير رغم أنه عرف بعض النمو ضامنا بذلك تغطية قرابة 80% من حاجيات السوق خلال سنوات الدراسة، فإن 20% الباقية تبقى مضمونة بواسطة الاستيراد؛

يتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على المسحوق ويرجع هذا إلى ضعف قدرات جمع الحليب، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط للجزائريين منه، وإلى بعض الممارسات المشبوهة كتحويل مسحوق الحليب المدعم عن وجهته وتهريب كميات كبيرة منه عبر الحدود إلى دول الجوار، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع فاتورة إستراده. (سفيان ، 2019-2020، صفحة 35)

احتلت الزيوت النباتية والتي تشمل كل من(زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكتان، زيت زهرة الشمس، المرغرين، زيت النخيل، زيت جوز الهند، وزيوت نباتية أخرى) المرتبة الثالثة من حيث قيمة الفجوة الغذائية؛ فالجزائر تعتمد اعتماد يكاد يكون كليا على استيرادها وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة فاتورة استيرادها بالرغم من تسجيلها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، تزايدت منذ سنة 2009 إلى أن وصلت أعلى قيمة سنة 2014 بـ980 مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء والتي يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب نشوئها، ثم تراجعت سنة 2015 لتعاود الارتفاع سنة 2016 ثم انخفضت سنة 2017 لتعاود الارتفاع في السنوات الباقية عدا سنة 2020 أين انخفضت، بلغت متوسط قيمة خلال سنوات الدراسة بـ 818.5 مليون دولار.

يحتل منتج الذرة الشامية المرتبة الرابعة من حيث قيمة الفجوة الغذائية للمنتجات الرئيسة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020، والمرتبة الثانية في قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب بعد منتج القمح، هذا

المنتوج تكاد الجزائر تستورده بنسبة مئة بالمائة، نظرا لقلة زراعتها والملاحظ من الجدول أن قيمتها مرتفعة نسبيا حيث بلغت قيمة متوسطة خلال الفترة المدروسة 823.96 مليون دولار، كانت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 975.7 مليون دولار وأدنى قيمة لها خلال الفترة 2009-2013 بقيمة 708 مليون دولار.

من جهة أخرى، تعتمد الجزائر اعتماد كلي على استيراد السكر (السكر الخام) فنسبة الاكتفاء الذاتي منه صفر وهذا ما يفسر الزيادات المسجلة في فاتورة استيراده، إذ سجلت زيادات مضطربة من سنة لأخرى تميل للارتفاع ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية التي عرفت هي الأخرى تطورا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى بلغت قيمة متوسطة قدرها 598.4 خلال الفترة 2009-2020. وهي قيمة مرتفعة ما جعله يحتل المرتبة الخامسة في ترتيب المنتجات من حيث قيمة الفجوة الغذائية.

كما سجلت البقوليات التي تضم كل من (العدس، الحمص، فاصوليا جافة، بازلاء جافة، الفول الجاف، لوبيا جافة، بقوليات أخرى ومنتجاتها) فجوة غذائية معتبرة بلغت قيمة متوسطة خلال الفترة 2009-2020 222.07 مليون دولار، فيما سجلت اللحوم الحمراء فجوة غذائية أقل بمتوسط قيمة بلغت 198.55 مليون دولار، أما جملة الفاكهة (التمور، التفاح، الإجاص، الخوخ والبرقوق، مشمش التين، الرمان، العنب، المانجو، الموز، الحمضيات...) فسجلت هي أخرى فجوة غذائية أقل بمتوسط قيمة بلغت 168.26 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الشعير يعتبر الأفضل في مجموعة الحبوب وذلك لأن كميات إنتاجه مرتفعة، لذا الجزائر تستورده بكميات أقل نسيا مقارنة بالقمح بنوعيه الصلب واللين، وهذا ما يبينه تراجع حجم الفجوة الغذائية للشعير خاصة بعد سنة 2014 التي شهدت أكبر فجوة غذائية بقيمة 210.5 مليون دولار لتتراجع بعد ذلك لتبلغ أدنى قيمة لها 31 مليون دولار سنة 2019، بلغت القيمة المتوسطة لفجوة الشعير 128.97 مليون دولار؛

من جهة أخرى فإن الجزائر لا تنتج الأرز بل تعتمد اعتماد كليا على استيراده فنسبة الاكتفاء الذاتي منه صفر وهذا ما يفسر الزيادات المسجلة في فاتورة استيراده، سجل فجوة غذائية قليلة بلغت قيمة متوسطة خلال الفترة المدروسة بقيمة 69.75 مليون دولار مسجلة ارتفاعا وانخفاضا معتبرا من سنة لأخرى؛ وحققت محاصيل الخضر والتي تشمل (الطماطم، البصل الجاف، البصل الأخضر، البطيخ، الشمام و الكنتالوب، الباذنجان، البازلاء الخضراء، الزهرة، الكرنب، الخيار والقثاء، الفاصولياء الخضراء، الجزر، الثوم، الفوص الأخضر الباميا، الفلفل الأخضر، الفلفل الجاف، الكوسة و القرع، الخرشوف، الخس، خضر أخرى) نتائج إنتاج مشجعة ومرضية جعلت من فاتورة الاستيراد قليلة ما جعل قيمة الفجوة الغذائية منخفضة بقيمة متوسطة خلال الفترة قدرت بـ

46.7 مليون دولار، أما فيما يخص الأسماك، البيض، اللحوم البيضاء فحققت فيها الجزائر نتائج جيدة حيث حقق إنتاج البيض واللحوم البيضاء أحسن النتائج سواء في المنتجات النباتية أو الحيوانية، وبالتالي حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي من هذه المواد .

بلغ متوسط الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 ما قيمته 6502.52 مليون دولار أمريكي وبناء عليها سيتم احتساب متوسط مساهمة السلع الغذائية النباتية والحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 في الفجوة الغذائية الكلية وعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): متوسط مساهمة السلع الغذائية النباتية والحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 في الفجوة الغذائية الكلية

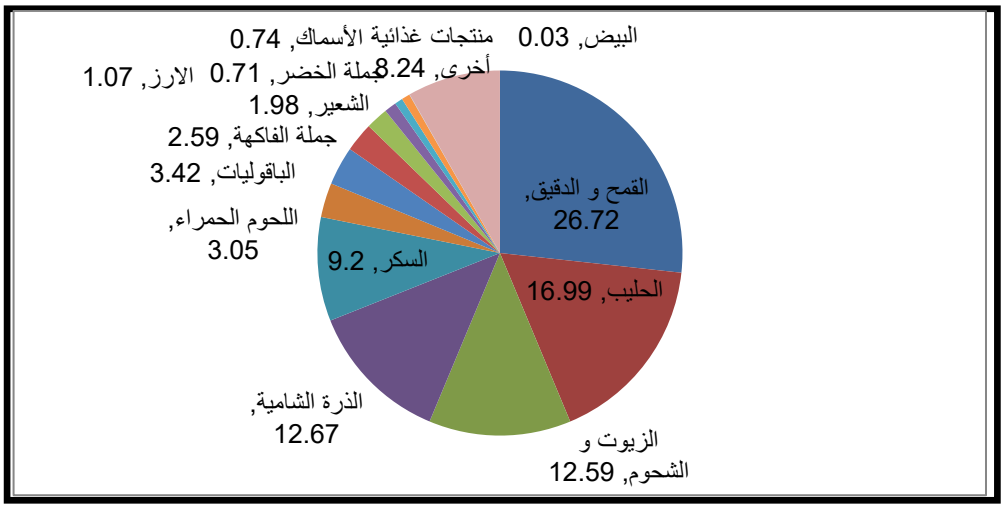

المصدر: من إعداد الباحثة إعتماد على الجداول رقم 01، 02،03.

3.3. معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الجدول رقم (04): معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر للفترة (2009-2020) الوحدة:%

السلعة	متوسط 2009-2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط 2009-2020
جملة الحبوب	34.2	21.6	21.7	20.5	21.2	26.6	24.7	25.1	24.45
القمح والدقيق	34.1	24.7	23.8	19.1	23.2	36.3	32.9	28.2	27.79
الذرة الشامية	00	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.09
الشعير	85.3	54.3	57.0	50.5	64.2	96.0	70.3	58.0	66.95
الأرز	00	00	00	00	0.2	0.3	0.2	0.2	0.11
جملة الباقوليات	37.5	38.9	31.7	31.0	50.5	36.1	39.5	37.5	37.84
جملة الخضر	99.5	99.6	99.6	99.6	100	99.8	100	99.8	99.74
جملة الفاكهة	91.9	90.2	92.0	94.8	99.3	100.8	102.5	96.1	95.95
السكر	00	00	00	00	00	00	00	00	00

الزيوت و الشحوم	10.9	5.6	7.7	8.7	10.7	9	10	20	10.32
لحوم حمراء	81.4	85.5	88.4	89.0	91.4	90.8	90.3	93.8	88.82
لحوم بيضاء	100.0	100.6	100.5	100.3	100.3	100.3	100.2	100,2	100.3
الأسماك	84.5	74.8	77,1	77.0	84.8	87.1	90.3	89.9	83.19
البيض	99.8	99.8	99.7	99.6	100	99.4	99.9	99.8	99.75
الألبان ومنتجاتها	82.9	78	82.8	80.6	89.7	83.8	83.5	72.5	81.72

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، السودان، المجلدات 37، 40، 41.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تصنف الأغذية الرئيسة في الجزائر حسب معدلات الاكتفاء الذاتي إلى خمس مجموعات رئيسة كما يلي :

- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي كاملة (100%): تمثلها اللحوم البيضاء.
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وهي المنتجات التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي عن 80 %وتتمثل في: جملة الخضر، البيض، جملة الفاكهة، اللحوم الحمراء، الأسماك، الألبان ومنتجاتها.
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة: وهي المنتجات التي تتراوح فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50% و 80% وتتمثل في الشعير.
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: هي المنتجات التي يقل فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 50% وتتمثل في: جملة البقوليات، القمح و الدقيق، جملة الحبوب، جملة الزيوت و الشحوم، الأرز.
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منعدمة (00%): الذرة الشامية والسكر.

4.3. مساهمة الجزائر والدول العربية في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2009-2017)

يمكن عرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05):مساهمة الجزائر والدول العربية في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: %

الدولة	2009-2015	2016	2017	متوسط الفترة 2009-2017	الدولة	2009-2015	2016	2017	متوسط الفترة 2009-2017
السعودية	21.72	15.55	17.19	18.15	الصومال	1.21	1.87	2.72	1.93
الجزائر	15.45	16.63	18.88	16.99	المغرب	1.69	2.66	0,79	1.71
مصر	15.69	16.23	17.61	16.51	سوريا	1.66	1.18	1.11	1.32
الإمارات	10.85	11,51	10.82	11.04	جيبوتي	1.03	1.52	0.87	1.14
العراق	5.45	7.87	7.09	6.80	السودان	0.8	1.76	0.8	1.12
اليمن	5.41	4.13	4.27	4.60	البحرين	1.17	1.38	0.68	1.08

الكويت	4.34	4.33	4.86	4.51	عمان	1.20	0.90	0.74	0.95
الأردن	2.24	3.05	3.48	2.92	تونس	0.52	0.73	1.43	0.89
لبنان	2.55	2.36	2.91	2.61	فلسطين	1.01	1.08	0.06	0.72
ليبيا	3.47	2.46	1.81	2.58	جزر القمر	0.25	0.16	0.17	0.19
قطر	2.26	2.55	1.62	2.14	موريطانيا	0.04	0.09	0.05	0.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2017، ص 81.

من خلال الجدول أعلاه يمكن عرض متوسط مساهمة الجزائر والدول العربية في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2009-2017 في الشكل التالي:

الشكل رقم (02):مساهمة الجزائر والدول العربية في الفجوة الغذائية العربية لمتوسط الفترة(2009-2017)

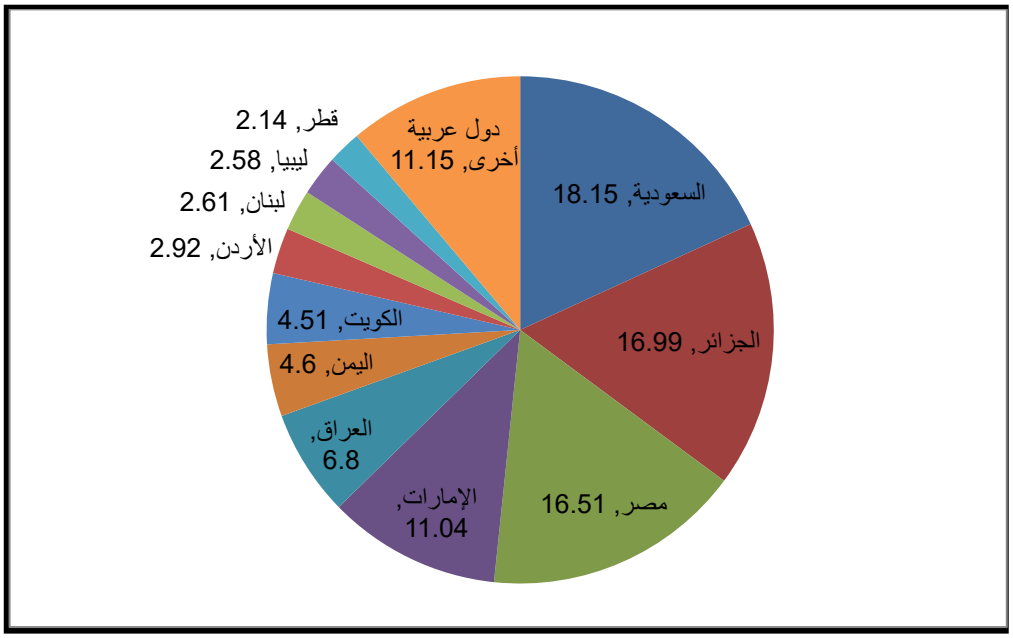

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك ستة دول عربية تساهم بحوالي 74.09% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية من السلع الرئيسية خلال الفترة 2009-2017 وهي السعودية في المرتبة الأولى بـ 18.15%، الجزائر في المرتبة الثانية بـ 16.99%، مصر في المرتبة الثالثة بـ 16.51%، الإمارات في المرتبة الرابعة بـ 11.04% و العراق في المرتبة الخامسة بـ 6.80 % و اليمن في المرتبة السادسة 4.60%، فيما تتقاسم الدول العربية الأخرى ما نسبته 25.91%.

4. محددات الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة(2009-2020).

يمكن إرجاع أسباب تفاقم الفجوة الغذائية في الجزائر إلى الأسباب التالية:

1.4. الأسباب الديمغرافية:

يعتبر ارتفاع السكان ومعدل النمو السكاني وتحسن مستوى الدخل والمعيشة من العوامل الأساسية لارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان، وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ 44600000 نسمة سنة 2019 بنسبة نمو ديمغرافي قدرت بـ 26.46% مقارنة بسنة 2009 والتي بلغ فيها عدد السكان 35268000 نسمة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى أكثر من 52 مليون نسمة في أفاق 2050، وستترتب على هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في تناقص منذ الاستقلال نظرا للزحف العمراني الذي أدى إلى تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط والشابة منها بسبب هذه الهجرة.

2.4. ضعف أداء القطاع الزراعي:

تعاني الجزائر من قصور الإنتاج الزراعي المحلي عن مواجهة الطلب الغذائي للسكان –رغم تحسنه– والذي يعكس ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في هذا القطاع والتي كان سببها مجموعة من العوامل نذكرها فيما يلي:

1.2.4. العوامل الطبيعية: وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تُعتبر الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد سكان الجزائر؛ إذ بلغت مساحة الأراضي الكلية الصالحة للزراعة 43968653 هكتار سنة 2019، هذه المساحة لم تتزايد إلا بنسب ضئيلة جدا خلال الفترة من 2009 التي كانت 42466920 هكتار إلى غاية 2019 حيث لم تتجاوز نسبة الزيادة 3.54% من سنة 2009 إلى غاية 2019. و بالتالي يمكن القول أنها تقريبا ثابتة لا تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة، كما أن هذه المساحة لا تستغل بشكل كبير إذ لم تتعد نسبة المساحة المستغلة فعلا 19.5% سنة 2019 وهي نسبة ضئيلة جدا مقابل 80.5% من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة. (ministère de l'agriculture et du développement rural, 2009-2019)

وهذا ما يعكس لنا مدى إهدار الأراضي الصالحة للزراعة وعدم استغلالها بالشكل الذي يحقق الأمن الغذائي. كما أن الأراضي المروية بالرغم من أهميتها وتزايدها من سنة لأخرى إلا أنها ضئيلة جدا بلغت نسبتها 14.85% سنة 2015 من المساحة الفلاحية المستغلة بعدما كانت سنة 2009 10.50% من المساحة الفلاحية

المستغلة، فرغم تطورها وتزايدها من سنة لأخرى إلا أنها تعتبر ضئيلة جدا ويجب العمل على توسيعها من خلال الإعتماد على الرش المحوري والري بالتقطير باستغلال الموارد المائية التقليدية كالمياه الجوفية والموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر وبذلك يقل الاعتماد على الأمطار التي تمتاز بالتذبذب مع صعوبة التنبؤ بها وهذا من شأنه أن يزيد في حجم الإنتاج. (سفيان ، 2019-2020، صفحة 4)

أما عن الظروف المناخية فينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاث فئات وهي: الفئة الأولى تمثلها المنتوجات التي تقريبا في مأمن عن التقلبات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة سنويا وتشمل الفواكه والخضر (خاصة المسقية) واللحوم البيضاء والبيض، الفئة الثانية: المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا وبشكل متأخر في حالة استمرار الجفاف تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية، الفئة الثالثة: المنتوجات التي تتأثر كثيرا بالظروف المناخية وتشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف، وبصفة عامة يعتبر تساقط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددا للإنتاج الزراعي الغذائي، وهي تتحكم في إنتاج المواد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوطها بالكمية المناسبة ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذ لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي. وبالتالي تعتبر تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار مع الاستمرار في هدر الموارد المائية من العوامل الكبيرة المسببة في قلة الإنتاج الزراعي.

وباعتبار أن الزراعة الجزائرية تعتمد على الأمطار التي تتسم بتذبذب تساقطها، وصعوبة التنبؤ بكمياتها ما جعل إنتاجها رهينا لكميات الأمطار المتساقطة، كما تتعرض المحاصيل الزراعية لمختلف التغيرات الطبيعية من صقيع، جفاف، تصحر، فيضانات والحرائق التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة؛

2.2.4. العوامل البشرية: عانى ولا يزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية وقلة أو عدم توفير الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم، حيث بلغت نسبة القوة العاملة الزراعية 2019 وحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 21.9% من إجمالي القوى العاملة الكلية ويرجع هذا النقص إلى توجه اليد العاملة نحو باقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، والخدمات....) لما تقدمه من مداخيل جيدة وامتيازات اجتماعية وصحية كالمنح العائلية والضمان الاجتماعي والتقاعد إضافة إلى الهجرة الداخلية.

3.2.4. العوامل التكنولوجية: إن تخلف البحوث الزراعية خاصة في مجال تحسين البذور وتطويرها ومحدودية استخدام التقنية الحديثة أدى إلى ضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية في الجزائر.

4.2.4. العوامل المالية و العوامل المادية: والمتمثلة في قلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعيتها، من جهة أخرى فإن نقص و ضعف العتاد الفلاحي كقلة عدد الآلات الفلاحية كالحاصدات والجرارات يعطل عملتي الحرث والحصاد.

إضافة إلى العوامل السابقة فإن عدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن إقامة زراعة فعلية، وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على ميزانية الدولة وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء وتجمل الشريحة الأوسع من السكان أعباء كبيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية ويترك آثارا سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من أن الجزائر قد خطت خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، إلا أن هذا الإنتاج يتعرض إلى فقد جزء كبير خلال عملية التخزين والنقل، حيث قدرت كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر سنة 2015 بنحو 15 % من إجمالي ما يتم إنتاجه سنويا من الغذاء الموجه للاستهلاك، وهو ما ساهم في انخفاض مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر عام 2015 إلى مستوى 54.3 نقطة من مجموع 100 نقطة كاملة، وبذلك احتلت الجزائر المرتبة 66 ضمن 113 دولة شملها المسح عالميا في مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2015. (سلامي، 2017، صفحة 16)

5. خاتمة:

1.5. النتائج: من خلال تطرقنا لتحليل حجم وتغيرات الفجوة الغذائية لأهم السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 ومسبباتها توصلنا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:

- حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسة في الجزائر تتميز بالتذبذب خلال الفترة 2009-2020، إلا أنها تميل للارتفاع، بسبب أن إنتاج السلع الغذائية الرئيسة كان متذبذبا ارتفاعا وانخفاضا إلا أنه يميل للارتفاع ولكن رغم ذلك يبقى بعيد كل البعد عن تقليص مستوى الفجوة الغذائية في الجزائر، نتائج توضح لنا الوضع الذي آلت إليه الزراعة الجزائرية وتبين لنا بأن الجزائر مستورد صافي للغذاء؛

– تساهم المنتجات الغذائية النباتية بنسبة أكبر في الفجوة الغذائية الكلية مقارنة بالمنتجات الغذائية الحيوانية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسة في شقها الثاني والفرضية الفرعية الثانية، حيث أن أكبر فجوة غذائية تعاني منها الجزائر تتعلق بمجموعة الحبوب يساهم فيها منتج القمح والدقيق بالنسبة الكبرى؛ لتليها مجموعة الألبان ومنتجاتها يساهم فيها منتج الحليب بالنسبة الأكبر، مجموعة الزيوت والشحوم، الذرة الشامية، السكر وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، ثم تأتي اللحوم الحمراء، جملة الباقوليات،جملة الفاكهة، الشعير، الأرز، جملة الخضر، الأسماك، البيض، اللحوم البيضاء.

– عرف الإنتاج الزراعي النباتي تحقيق اكتفاء ذاتي يقترب من 100% في مجموعة الخضر كالبطاطا والفواكه كالتمور وبنسبة أقل في مادة الشعير أين حققت نسبة اكتفاء ذاتي فاق 60%، لكنها عجزت في مواد استراتيجية أخرى كالحبوب وخاصة مادة القمح التي تستورد ما يفوق 70% ، لتغطية العجز ومجموعة البقوليات وما يفوق 60% الزيوت والشحوم ونسب اكتفاء ذاتي منعدمة في السكر والذرة الشامية، أما الإنتاج الحيواني عرف هو الآخر تحقيق اكتفاء ذاتي تام في اللحوم البيضاء والبيض وبنسبة كبيرة في اللحوم الحمراء الأسماك، الألبان ومنتجاتها.

– على الرغم من توفر الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية في الجزائر، فإن الزراعة الجزائرية لم تحقق الزيادة المطلوبة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية والناتج بصفة أساسية للزيادة السكانية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدة عوامل أهمها محدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية مقارنة بالمساحة الإجمالية وزيادة عدد السكان، الظروف المناخية ومنها ندرة الأمطار والتغيرات الطبيعية من صقيع، جفاف، تصحر، فيضانات والحرائق التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة، نقص الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة، تخلف البحوث الزراعية خاصة في مجال تحسين البذور وتطويرها ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، ضعف الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، نقص وضعف العتاد الفلاحي، إضافة إلى فقد جزء كبير من الإنتاج خلال عملية التخزين والنقل.

نتائج تدعم صحة الفرضية الرئيسة للدراسة.

2.5. التوصيات: بناء على ما سبق توصي الدراسة بالإجراءات التالية:

–الاهتمام بالمحاصيل التي تحوز الجزائر فيها على مزايا نسبية والتي من شأنها تحقيق فوائض تصديرية فيها لتحصيل العملة الصعبة وتغطية المنتجات التي تعاني العجز فيها أو تلك التي لا يمكن إنتاجها سواء لطبيعتها

أو لارتفاع تكلفتها مقارنة بالخارج لتحقق توازن في الميزان التجاري الفلاحي وبالتالي سد الفجوة الغذائية أو تقليصها قدر الإمكان؛

– تحقيق الأمن المائي، ترشيد الاستهلاك خاصة السلع الغذائية المدعمة، استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها وتوسيع المساحات المروية خاصة لإنتاج الحبوب، الاعتماد على الطرق الحديثة في الزراعة، تكوين الفلاحين وتشجيعهم، تشجيع البحث والتطوير في المجال الزراعي، تشجيع الاستثمار الفلاحي سواء كان عاما أو خاصا محليا أو أجنبيا، توجيه البعض من مشاريع المقاولاتية للقطاع الفلاحي.

6. المراجع:

إبراهيم أحمد عبد الغفور. (2012). *الأمن الغذائي*. عمان، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع.

إدارة الأمن الغذائي والمشروعات ,ب .(2009) .الزراعة والتنمية في الوطن العربي .*مجلة جامعة الدول العربية* 1)،.(2

ministère de l'agriculture et du développement rural. (2009-2019). *statistiques agricoles* .

أحمد سلامي. (16, 2017). واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري – مقاربة تحليلية إستشرافية في الفترة 1970-2020-. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*(12)، 13-29.

الجريدة الرسمية. (10 أوت, 2008). المادة 3. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*(46).

حنان سفيان . (2019-2020). السياسات المتبعة لمواجهة تأثير إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية (أطروحة دكتوراه علوم). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

عبد الرزاق بن الزازي ، و حافظ أمين بوزيدي. (2016). تقدير و إستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1994-2013). *مجلة الباحث*(16)، 73-80.

كرار ,م & .,لعوج ,ب .(2018) .أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ .*مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*.(07)

مريم عزوني ، عبد الصمد بودي ، و عبد الله صيلع . (2021). الإستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر- شركة "دجاج اليوم" السعودية نموذجا-. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 05*(02)، 276-288.

مكيد ,ع & .,بن عياد ,ف .(2020) .واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي .*مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة يحيى فارس*.128-108 ,(1)*12* ,